" تطوير التعليم العالي في مصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة "

اعداد

كريمة عثمان محمد محمد

المدرس المساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التربوية

" تطوير التعليم العالي في مصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة "

كريمة عثمان محمد محمد
المدرس المساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التربوية

ملخص البحث باللغة العربية

هدف هذا البحث الي التعرف على دواعي تطوير التعليم العالي وبعض النماذج لها، والتعرف علي واقع التعليم العالي في مصر، كما هدف الي الاستفادة من الاتجاهات العالمية المعاصرة في تطوير التعليم العالي فى مصر، وكذلك التوصل الى مجموعة من المقترحات لتطوير التعليم العالي في مصر، واتبع البحث **المنهج الوصفي التحليلي**، والذي يمكن من خلاله تحليل الاتجاهات العالمية المعاصرة في تطوير التعليم العالي وتم الخروج بمجموعة من **المقترحات**، تمثلت في تحسين الأداء المؤسسي بالتعليم العالي والاهتمام بنشر ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وايضا التعرف على جوانب القوة وتطويرها وجوانب الضعف بالمؤسسة وتقديم علاج لها وكذلك تطوير استراتيجية للتحسين المستمر للجودة وانشاء نظام لضمان الجودة داعما لتعزيز الجودة وعمليات التنظيم الذاتي في المستوى المؤسسي، بالاضافة الي الالتزام بتنفيذ الخطة عن طريق إشراك جميع أجزاء المنظمة والافراد في التطوير، وتعزيز مشاركة أصحاب المصالح والجهات المعنية في خطة التطوير والتنفيذ.

Summary of research in English

The purpose of this research is to identify the reasons for the development of higher education and some models for it, to learn about the reality of higher education in Egypt and to benefit from the contemporary global trends in the development of higher education in Egypt and to reach a set of proposals for the development of higher education in Egypt. The research followed the analytical descriptive approach, in which it is possible to analyze the contemporary global trends in the development of higher education. A number of proposals

were put forward. These included improving the institutional performance of higher education, promoting the culture of quality in higher education institutions, and identifying and developing strengths and weaknesses of the institution. As well as the development of a strategy for continuous improvement of quality and the establishment of a quality assurance system supporting the promotion of quality and processes of self-regulation at the institutional level, in addition to the commitment to implement the plan by involving all parts of the organization and individuals in Development, and enhanced participation of stakeholders in the development and implementation plan.

مقدمة:

ثمة إدراك عالمي واسع بأهمية التعليم العالي، باعتباره يشمل كل أنواع الدراسة والتأهيل التي تقدم بعد التعليم الثانوي في الجامعات، وهذا الادراك ينطلق من كون التعليم العالي قاطرة التقدم والانتقال الحقيقي الي عصر المعرفة، وتحول الاقتصاد التقليدي الي اقتصاد المعرفة، ان التعليم العالي والجامعات في مقدمته هي التي تخرج ما يطلق عليه الان عمال المعرفة المؤهلين معرفيا وتكنولوجيا بالكفاءات والمهارات اللازمة لعصر العولمة واقتصاد المعرفة[i].

وقد شهد التعليم العالي توسعا كبيرا في الكثير من دول العالم، بعد أن أدركت حكوماتها الأهمية المتزايدة للتعليم العالي في جهودها المبذولة للنهوض ببلدانها، حيث باتت التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالعلم والتقنية والمعرفة والقدرة على توظيف نتائجها، لذا قامت هذه الحكومات بتطوير التعليم العالي بها لأسباب عديدة دعت الي التطوير.

وتركزت أهم عوامل ومسببات التغيير فى الثورة العلمية، والانجازات التقنية غير المسبوقة، والثورة الهائلة فى مجالات الاتصالات، وقد ترتب على تلك المتغيرات نشأة ظاهرة العولمة والتى أطلقت التواصل والتفاعل فى الأنشطة الانسانية بما يتعدى الحدود التقليدية بين الدول والأقطار لاغية بذلك حدود المكان والاتصال والتخفف من قيود الوقت والزمان[ii].

وقد أصبح الانخراط فى سلك العولمة يرادف المعاصرة الحديثة، حتى تتاح للمجتمع فرص المشاركة فى العالم الجديد وإلا يتعرض للتهميش على خريطة العالم، هذا

وللجامعات ومؤسسات التعليم العالى دور رئيسى فى تأهيل المجتمع للانخراط فى سلك العولمة والأخذ بعناصر "المعاصرة الجديدة"[iii].

وفى مصر وضعت وزارة التعليم العالي إستراتيجية مشروع تطوير التعليم العالي بغرض خلق مناخ إيجابي لتحسين جودة وكفاءة نظام التعليم العالي من خلال :الإصلاح التشريعي، وإعادة الهيكلة المؤسسية، وخلق آليات مستقلة لضمان الجودة واستحداث أنظمة لمراقبة وتقييم الأداء، والتي ترجمت إلى (٢٥) مشروعاً، ولقد أعطيت أولوية التنفيذ لعدد(١١) مشروعاً تم دمجها فى ستة مشاريع، وقد تحددت مراحل التنفيذ لهذه المشروعات بثلاث مراحل: خطة خمسية أولى من ٢٠٠٢ –٢٠٠٧ وثانية من ٢٠٠٧– ٢٠١٢ وثالثة من ٢٠١٢–٢٠١٧، وكانت الجهة المكلفة بتنفيذ ومتابعة هذه الاستراتيجية هى وحدة إدارة مشروعات التطوير بوزارة التعليم العالي[iv]، ورغم هذه المبادرة المصرية التي كلفت الحكومة المبالغ الهائلة لمحاولة تطوير التعليم العالي، الا انه لا زال يعاني الكثير من المشكلات التي تحتاج الي التغيير الجذري واتباع الاتجاهات العالمية في عمليات التطوير.

مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها:

يعاني التعليم العالي المصري بكل عناصره من العديد من المشكلات والتحديات ومن أبرز نواحي القصور تقادم النظم وهبوط المستوى المعرفى وبطء عمليات التطوير فى البرامج والمناهج وطرق التدريس وإدارة مؤسسات التعليم العالى، وتزايد أعداد الطلاب وتضخم حجم الكليات والمعاهد، وايضا نمطية الامتحانات وجمود صيغ تقويم الطلاب، وضعف المصادر التعليمية من المكتبات ومصادر المعلومات وتدنى مستوى الطلاب والخريجين [v]، وذلك بالاضافة الي ضعف جودة المدخلات والعمليات التعليمية، أوجه القصور وعدم التوازن في الخريجين بالنسبة إلى متطلبات سوق العمل، وكذلك القدرات البحثية الجامعية غير المتطورة وضعف ارتباطها بنظام الابتكار على مستوى الدولة [vi]، كما يري ٤٢.٩% من أصحاب الاعمال ان قطاع التعليم العالي لا يمدهم بالمهارات والتخصصات والكفاءات المطلوبة لسوق العمل [vii].

وفي ضوء ما سبق تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتى: **كيف يمكن تطوير التعليم العالي بمصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة؟** ويتفرع من التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

١–ما هي دواعي تطوير التعليم العالي؟

٢-ما ابرز الاتجاهات العالمية المعاصرة في تطوير التعليم العالي؟

٣- ما مضمون الاتجاهات العالمية المعاصرة في تطوير التعليم العالي وما نماذج تطوير التعليم العالي علي ضوء تلك الاتجاهات؟

٤-ما واقع التعليم العالي في مصر وما ضرورة الحاجة الي الاتجاهات العالمية المعاصرة في تطوير التعليم العالي؟

٥-ما مقترحات تطوير التعليم العالي بمصر على ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دواعي تطوير التعليم العالي وبعض النماذج لها، والتعرف علي واقع التعليم العالي في مصر، وايضا الاستفادة من الاتجاهات العالمية المعاصرة في تطوير التعليم العالي فى مصر وكذلك التوصل الى مجموعة من المقترحات لتطوير التعليم العالي في مصر.

أهمية الدراسة:

يمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة كل من يحاول استكمال عملية تطوير التعليم العالى في مصر من خلال دراسة الاتجاهات العالمية المعاصرة، كما يمكن أن تفيد كل من ينتمي للتعليم العالي من التربويين والمتعلمين وأصحاب الأعمال بالدولة، بالإضافة إلى أنها تعمل على التغلب على المشكلات المرتبطة بعمليات التطوير.

حدود الدراسة:

تقوم الباحثة بعرض الاتجاهات العالمية المعاصرة **من حيث:**

-مفهوم الاتجاهات العالمية المعاصرة.

- اهداف الاتجاهات العالمية المعاصرة.

-نموذج لتطوير التعليم العالي في ضوء كل اتجاه.

-مقترحات لتطوير التعليم العالي في ضوء تلك الاتجاهات.

منهج البحث:

اعتمد البحث على **المنهج الوصفي التحليلي**، والذي يمكن من خلاله تحليل الاتجاهات العالمية المعاصرة في تطوير التعليم العالي والخروج بمجموعة من المقترحات، بهدف الوصول إلى ما يمكن أن يسهم في تطوير التعليم العالي في مصر.

مصطلحات الدراسة:

١- **التطوير**(Development): المعني اللغوي للتطوير يأتي من فعل طَوَّرَ أي حوله من طور الي طور، يقال طوره أي عدله أو حسنه وهو مشتق من الطور[viii]، وتطور تغير، والتطوير يعني التغير في بنية الكائنات الحية وسلوكها، ويطلق أيضا على التغير الذي يطرأ على تركيبة المجتمع أو العلاقات أو القيم السائدة فيه كما يطلق على تتابع تغير النظم والأحكام وتجددها وفق الحاجة[ix].

أى أن التطوير يقصد به الانتقال من وضع ما الى وضع آخر أفضل وأقوم وأعلى قيمة وفائدة وزيادة قدرة هذا الشئ على القيام بدوره المتوقع منه بالطريقة المطلوبة والمرجوة منه.

أما المعنى الاصطلاحي للتطوير فيعرف أنه عملية تحسين وتحديث وإدخال تجديدات ومستحدثات في عناصر العملية التعليمية، بقصد تحسينها ورفع مستواها بحيث تصبح أكثر وفاءا وتحقيقا للأهداف[x]، ويمكن القول إن التطوير عملية من عمليات التحديث يتم فيها تدعيم جوانب القوة، ومعالجة أو تصحيح نقاط الضعف في كل عنصر من عناصر البرنامج أو المؤسسة تصميما وتقويما وتنفيذا، وفي كل عامل من العوامل المؤثرة والمتصلة به، في ضوء معايير محددة وطبقا لمراحل معينة.

٢-**التعليم العالى**: (Higher Education): هو التعليم بعد المرحلة الثانوية[xi]، أو تعليم المستوى الثالث، وهو مرحلة نهائية اختيارية للتعلم الرسمى والذى يحدث بعد التعليم الثانوى، ويتم غالباً فى الجامعات والأكاديميات والكليات والمعاهد التكنولوجية، التى تمنح الدرجات الأكاديمية أو الشهادات المهنية[xii]، فالتعليم العالي هو تعليم يشمل كل أنواع الدراسة والتأهيل التي تقدم بعد التعليم الثانوي في الجامعات وغيرها من مؤسسات ومعاهد وكليات عالية.

٣-اتجاه: يعرف بيلر الاتجاه بانه" الحالة الذهنية والعصبية من الاستعداد، والتي نظمت من خلال الخبرة، والممارسة ولها اثر ديناميكي على استجابة الفرد لجميع الأشياء والمواقف التي تتعلق به[xiii]، أي انه استعداد وميل لدي الفرد يتشكل بتراكم الخبرات المعرفية والسلوكية، والتي تؤدي باستجابات محددة لدي الفرد والجماعة نحو المثيرات المحيطة به، ويقصد **بالاتجاهات العالمية المعاصرة** في هذا البحث بانها مجموعة المتغيرات العديدة التي تعيشها الجامعة وتتفاعل معها وتحيط بها أيضا، مما يجعل الجامعة مجبرة على الإحاطة المتعمقة بها واستيعابها والتفاعل معها[xiv].

مخطط البحث:

سعياً للإجابة عن تساؤلات البحث المثارة ولتحقيق الهدف منها، واتساقاً مع المنهجية العلمية المتبعة، فإن البحث الحالي يسير وفق الخطوات التى توضحها المحاور التالية: **المحور الأول:** الإطار النظري للبحث، **والمحور الثاني:** الاتجاهات العالمية المعاصرة، **والمحور الثالث:** المقترحات.

المحور الأول: الإطار النظري:

ويتضمن هذا المحور مفهوم التعليم العالي واهدافه، وادواره ودواعي توجه الدول نحو تطويره، وفيما يلي توضيح ذلك:

أولًا مفهوم التعليم العالي:

يعرف التعليم العالي بأنه التعليم الذي توفره كلية أو جامعة وغيرها من المؤسسات الأكاديمية التى تمنح الدرجات العلمية كالليسانس والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه والدبلومات العليا، كما يشمل التعليم والأنشطة البحثية التى تقوم بها الجامعات، ويتسم بطابع محلى وعالمي فى آن واحد، وهو مصدر للتدريب ولتعليم الموظفين فى بقية قطاعات الاقتصاد، وكثيرًا ما يقال فى الاقتصاد الحديث أن رأس المال البشرى هو العامل الأهم وراء النمو الاقتصادي بخاصة في عصر العولمة والثورة المعلوماتية [xv].

فالتعليم العالي، هو المرحلة الأخيرة من المراحل الدراسية والتي يدرسُ فيها الطالبُ فرعاً من الفروع الدراسية بشكلٍ أكثر تخصصاً، وهو المستوى التعليميّ الذي يأتي مباشرةً بعد التعليم الثانويّ، ويجب أن يُحقّق الطالب معدلاً دراسيّاً في المرحلة الثانوية يُؤهلهُ للدراسةِ الجامعية، أو للالتحاقِ بالتخصصِ الجامعي الذي يهتمُ بدراسته، وبعد التخرج من التعليم الجامعي يحصلُ الطالب على شهادةٍ تؤهله من الحصولِ على عملٍ معينٍ ضمن

مؤهلاتهِ التعليمية، أو تساعدهُ في الاستمرارِ بدراسةِ مراحلٍ متقدمةٍ من الدراسات العُليا في الجامعة.

ثانيا أهداف التعليم العالي:

تتمثل اهداف التعليم العالي في:

١-تنمية الموارد البشرية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد الإنسان رفيع المستوى مع المعارف والمهارات اللازمة الاقتصادية والاجتماعية.

٢-خلق ونشر المعرفة في مجتمع المعرفة، من خلال تطبيق المعرفة والمهارات التقنية والتي تعد أمر بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية.

٣-إصلاح النظام الاجتماعي من خلال إنتاج الأصول المشتركة للمعرفة الجديدة، بما في ذلك انتشار القيم الديمقراطية واحترام التعددية الثقافية[xvi].

وبالاضافة الي ما سبق فالتعليم العالي يمد سوق العمل برأس المال البشري المكون تكوينا عاليا والمتخصص في مختلف الميادين والمؤهل والقادر على التكيف مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية المحلية والعالمية.

ثالثا أدوار التعليم العالي:

وتتمثل أدوار التعليم العالي فيما يلي:

١- **إعداد الموارد البشرية:** اذ يهتم التعليم العالي بمواصلة المشاركات المتبادلة مع القطاع الإنتاجي، ويركز على الموضوعات التي تنمي القدرات الفكرية للطالب وتؤهله للتعامل مع التغير والتنوع على المستويات التكنولوجية والاقتصادية والثقافية وتزوده بمزايا معينة مثل روح المبادرة والقدرة على تنظيم الاعمال وعلى التكيف وتمكنه من التصرف بمزيد من الثقة في إطار بيئة عمل حديثة[xvii].

٢-**البحث العلمي والابتكار:** يعتبر تدعيم وظيفة البحث العلمي في الجامعات أساسا لتحقيق رسالتها، وان تشارك بفاعلية مشاركة عملية في التنمية البشرية، ولا يتأتى ذلك بشكل حقيقي ومؤثر الا اذا كان هناك ايمان مجتمعي بدور الجامعات في البحث العلمي الذي يحقق التنمية والابتكار، ويتوقف نجاح الجامعة في تفعيل دورها ووظيفتها البحثية، على ايمان أعضاء هيئة التدريس بالبحث العلمي كوظيفة من وظائف الجامعة ودوره

التنموي، ولعل من الأسباب التي تؤكد أهمية البحث العلمي الجامعي مدي تأثيره علي التعليم الجامعي وتجويده وتدريب طلابه علي مناهجه ومفاهيمه والإفادة من نتائجه في تحسين التعليم محتوي وتدريسا وتقويما[xviii].

٣-خدمة المجتمع وسوق العمل:

يتمثل هذا الدور في اهتمام مؤسسات التعليم العالي بتنمية مهارات خلق الاعمال وروح المبادرة، بما ييسر إمكانات تشغيل الخريجين ويتيح للطلاب فرص تنمية قدراتهم الشخصية تنمية كاملة بروح من المسؤولية الاجتماعية، وتجعلهم مشاركين مشاركة كاملة في المجتمع الديمقراطي[xix]، أي أن التعليم العالي يمثل أهم المرتكزات الرئيسية لريادة التنمية الشاملة بما يمثله من مكانة في إعداد الأطر الفكرية والعلمية والمهنية لمنظمات المجتمع، بالإضافة إلى دوره في الوصول إلى المعرفة وتطويرها واستخدامها وإجراء البحوث العلمية وخدمة المجتمع.

رابعاً دواعي تطوير التعليم العالي:

هناك مجموعة من الدواعي لتطوير التعليم العالي، ولعل من أبرزها:

أ-**العولمة:** وقد أصبح الانخراط في سلك العولمة يرادف المعاصرة الحديثة، وتتباين المجتمعات فى درجات التهيؤ والاستعداد لهذا الانخراط الذي يقتضي الأخذ بجملة عناصر ثورة العولمة الجديدة، وللجامعات ومؤسسات التعليم العالي دور رئيسي في تأهيل المجتمع للانخراط فى سلك العولمة والأخذ بعناصر "المعاصرة الجديدة"[xx].

ب-**ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل:** وقد عمل ذلك على توجه القيادات والمجالس الجامعية الى إعادة النظر في أهداف التعليم الجامعي، حيث ظهر التأكيد على ضرورة التحول من العمل على تخريج مهنيين الى تخريج مواطنين منتجين، كما أدى الى التغير النوعي في أدوار أعضاء هيئة التدريس، حيث غيرت كثيرا من أساليب أداء أعضاء هيئة التدريس حيث فرضت ضرورة التخلي عن أساليب التدريس التقليدية، فالتقنيات التكنولوجية أصبحت تمثل جانباً ضرورياً وهاماً في أساليب التدريس [xxi].

جـ- تدويل التعليم العالى:

أصبحت دولية التعليم العالى من القضايا التى تفرض نفسها أمام نظم التعليم العالى فى الدول المختلفة، ويتضمن ذلك سهولة انتقال الطلاب عبر النظم التعليمية، وكذلك توافق المؤهلات التى يحصلون عليها مع تلك المؤهلات التى تمنحها العديد من النظم التعليمية فى دول أخرى، بل وتؤهلهم للعمل فى أسواق عمل شتى، ومن ثم أصبح تطوير نظام التعليم العالى بما يتناسب مع ذلك الاحتياج الجديد ضرورة ملحة[xxii].

د- **زيادة القيمة المضافة للبحث العلمي والحاجة لتطويره:** حيث يعتبر البحث العلمي أداة للتطوير والانتاج المعرفي، وهو ضروري للتفاعل الكامل مع القطاعات الانتاجية والخدمية في الدولة، هذا بجانب ان البحث العلمي اساس التطوير المستمر للتعليم الذي يحقق القدرة التنافسية لمخرجات التعليم العالي ويتيح له ابراز جوانب تميزه محليا واقليميا ودوليا[xxiii].

هـ-**الجودة:** لذا فقد اهتمت المؤسسات التعليمية كثيرا بإجراءات ضمان الجودة في التعليم العالي علي أسس ومعايير ومؤشرات نوعية ومهنية للتأكد من حسن أدائها لوظائفها وضمان جودة منتجاتها المتمثلة بإعداد الموارد البشرية التي يحتاجها سوق العمل على وفق المواصفات الإقليمية والدولية، فضلا عن الدور الفاعل بإنماء وإثراء المعرفة العلمية والتقنية ونشرها وتوظيفها لمصلحة بناء اقتصاد معرفي مزدهر قائم على الإبداع والابتكار[xxiv].

و- **ثورة المعرفة والثورة التكنولوجية:** حيث انه للمعرفة وما يرتبط بها من ثورة علمية وتكنولوجية دور فى تشكيل بيئة النظام الدولى وطبيعة التفاعلات الدولية ومضمونا، بحيث يصير قادراً على الاستجابة للظروف والمعطيات الجديدة[xxv].

المحور الثاني: الاتجاهات العالمية المعاصرة:

تظهر مجموعة من الاتجاهات العالمية التي اتبعتها العديد من الدول وأثبتت نجاحها فى تطوير التعليم العالي، وسوف تتناول الباحثة كل اتجاه من الاتجاهات من حيث المفهوم والأهداف واحد نماذج تطبيقه في بعض الدول المتقدمة.

١-المساءلة:

أ-المفهوم: المساءلة مفهوم يستخدم بشكل مترادف مع مفاهيم من قبل المسئولية عن الأفعال والمحاسبة، وهي تمثل مبدأ يحكم علي كل عمل يؤدي وكل سلوك، وتعنى جمع وتقديم البيانات عن الأداء وتقييمه في ضوء معايير محددة، ومن ثم التخطيط المنظم، فالمساءلة ترتكز على عملية تقويم الأداء على كل المستويات بدءا بالطالب والمعلم، وانتهاء بقمة الهرم للنظام التعليمي بهدف إصلاح النظام وتطويره[xxvi].

ب-**الأهداف:** وتتمثل أهداف المساءلة في الاستخدام الفعال والكفء للموارد البشرية والمالية والمادية في تقديم التعليم والخدمات والبحث، وتحقيق جودة التعليم والتدريب، وأن تصبح الكليات والجامعات وفق توقعات الطلاب وان تكون مسؤولة عن جودة البرامج الأكاديمية وتقييم التعلم، وايضا القدرة على تحمل التكاليف وكذلك التأكد من أن البرامج الأكاديمية للمؤسسة تحافظ على المعايير الأكاديمية العالية، من خلال إجراء مراجعة وتحسين مستمر للبرامج الأكاديمية[xxvii]، فنظام التعليم الناجح لا يكتفي بتفعيل المساءلة فيه، بل يجعلها جزء لا يتجزأ منه وبجميع مستوياته ومراحله.

ج-**النماذج:** لعبت المساءلة دوراً حيوياً في تطوير نظام التعليم العالي **بكاليفورنيا**، فقد قامت باتخاذ قرارات استراتيجية مسترشدة برؤية مشتركة ومجموعة من الأهداف للتعليم عالى، ركزت فيها علي اصلاح جوانب المساءلة به، واصبحت تقارير العائد على الاستثمار في الكليات والجامعات، جزءا لا يتجزأ من الدراسات في الأثر الاقتصادي للتعليم العالي، بالإضافة الي الاهتمام العام بضمان وجود نظام للمساءلة وأن تكون مؤسسات التعليم العالي مسؤولة عن أداء أدوارها ومسؤولياتها، ومحاسبة المسؤولين[xxviii].

٢-ضمان الجودة:

أ-**المفهوم:** الجودة تعنى تحقيق الدقة والإتقان من خلال التحسين المستمر بإستخدام إدارة الجودة الشاملة، والجودة مفهوم يركز على الحاجة للوفاء بالمستويات العامة المقبولة، كتلك المستويات التى تحددها هيئة الإعتماد وضمان الجودة والتركيز يكون على الفاعلية المستخدمة فى المؤسسة أو البرنامج من أجل تحقيق الرسالة والأهداف المحددة[xxix].

ويقصد بضمان جودة التعليم تلك العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية والمؤسسية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوي القومي أو العالمي[xxx]، أي أن ضمان جودة التعليم هو التأكد أن المؤسسة لديها خطة لإدارة وتحسين جودة برامجها وتتخذ الإجراءات التى تضمن أن يكون التحسين بها عملية مستمرة، لزيادة جودة المنتج أو الخدمات.

والجودة فى التعليم العالى مفهوم متعدد الأبعاد والمستويات يعتمد إلى حد كبير على السياق الذي يطبق فيه نظام الجودة، وعلى رسالة المؤسسة وأهدافها، والظروف والمستويات داخل النظام[xxxi]، فهي مجموعة من الآليات التي تستخدم بانتظام على

مستوي المؤسسة او البرنامج للتأكد من التزامها بالحد الادني من المعايير المقبولة، وهذا ما يسمح للمؤسسة بتقديم خدمات ذات جودة عالية للمستفيدين.

ب-الأهداف: وتتمثل أهداف ضمان جودة التعليم العالي في التأكيد على أن الجودة واتقان العمل وحسن الأداء مطلب وظيفي عصري، وتنمية روح العمل الجماعي والتعاوني للاستفادة من كافة العاملين في المؤسسة، وايضا ترسيخ مفهوم الجودة تحت شعارات لا بديل عن الصحيح، والتعليم مدى الحياة، وتحقيق نقلة نوعية في التعليم العالي تقوم على أساس التوثيق للبرامج والإجراءات والتفعيل للأنظمة واللوائح والتوجيهات والارتقاء بمستوى الطلبة، وكذلك الاهتمام بمستوى الأداء للإداريين والأساتذة في مؤسسات التعليم العالي من خلال المتابعة الفاعلة وتنفيذ برامج التدريب المستمرة، مع التركيز على جودة جميع أنشطة مكونات نظام التعليم، واتخاذ كافة الاجراءات والتدابير التي تعزز وترفع من مستوى الجودة وتقلل من وقوع الأخطاء في التدريس.

كما تهدف ضمان جودة التعليم العالي الي الوقوف على مشكلات التعليم في الواقع العملي ودراستها وتحليليها بالأساليب والطرق العلمية واقتراح الحلول المناسبة ومتابعة تنفيذها، وفتح قنوات الاتصال والتواصل ما بين مؤسسة التعليم العالي والجهات الرسمية والمجتمعية لزيادة الثقة بينهما[xxxii].

ويتضح مما سبق أن الجودة في التعليم العالي تهدف إلى تحقيق الأداء بأفضل مستوي وتحقيق نقلة نوعية في التعليم العالي ووصول مؤسساته الي مستويات مرموقة من المنافسة المحلية والعالمية.

ج-بعض النماذج في ضمان الجودة:

يذكر أن **الاتحاد الأوروبى** قد تبني مشروعا عن فحص ثقافة جودة مؤسسات التعليم العالي، بهدف التفتيش عن عمليات ضمان الجودة الداخلية في داخل المؤسسات، كما هدف الي تحقيق المنافسة بين تنمية ثقافة الجودة المؤسسية وعمليات ضمان الجودة عند تقديم الممارسات في التقرير النهائي لنشره، وهذا يؤكد على أهمية ثقافة الجودة داخل منظومة التعليم العالي ومؤسساته ليس كعملية روتينية ورقية [xxxiii].

ويمكن القول ان زيادة المنافسة على التعليم العالي يجعل الجودة كلمة رئيسية لخلق موقف تنافسي لكل مؤسسة، وقد أوضحت الدراسات أن ضمان الجودة في التعليم العالي تشكل جزءا كبيرا من جودة خدماته، والتي يمكن تحسينها في المؤسسات حتى تحقق رضاء جميع المستفيدين منه.

٣-التدويل:

أ-المفهوم: تدويل التعليم العالي هو اضفاء عوامل دولية أو عالمية لأغراض أو وظائف التعليم العالي، وتتمثل مكوناته في المنافسة العالمية لجذب المواهب، وجذب طلاب أجانب، وتطوير فروع للجامعات والكليات في دول أخرى، وبرامج تبادل الخبرات مع الطلاب وهيئة التدريس والهيئات الادارية للمؤسسات التعليمية، وتدويل المناهج الدراسية والابحاث بالإضافة الي انشاء شراكات بين جامعات اجنبية أو محلية[xxxiv]، والتدويل في التعليم العالي متعدد الأوجه، ويشمل مجموعة من الممارسات والأنشطة التي لها آثار كبيرة علي مؤسسات التعليم العالي[xxxv].

ج-الاهداف: وهناك خمسة أهداف للتدويل، هي: الاتجاه نحو مجتمع دولي للتعليم العالي، وزيادة جودة وجاذبية مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز تصدير الكفاءة ودعم مجتمع متعدد الثقافات وتعزيز المسؤولية العالمية، وجذب المواهب الجديدة، وتوسيع خبرة الهيئة الاكاديمية، وتسهيل التعاون البحثي، وتنويع مصادر التمويل[xxxvi].

هـ-نماذج تدويل التعليم العالي: هناك العديد من نماذج التدويل **لكندا** في المجال الأكاديمي والبحثي، وجميعها تبرز العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو التعاون الأكاديمي والبحثي، مثل تعاون كندا مع اسراءيل والاتحاد الأوروبي والبرازيل والهند وغيرها، فقد اتفق اتحاد جامعات وكليات كندا AUCC مع رابطة رؤساء جامعات إسرائيل علي التعاون بشأن تعزيز تدويل التعليم العالي وتبادل المعلومات للمساعدة في زيادة الروابط البحثية بين الجامعات الكندية والإسرائيلية[xxxvii].

٤-التنافسية:

أ-المفهوم: تعرف القدرة التنافسية العالمية بانها مستوى من الكفاءة يشمل المؤسسات التي تضمن النمو المستدام في الدولة، وسياسات وعوامل الإنتاج، كما تعرف بأنها قدرة المنظمة على إنشاء استراتيجية تولد قيمة متزايدة للمؤسسة، نسبة إلى منافسيها، وتشير القدرة التنافسية إلى أن الجامعة تتفوق على منافسيها، ولديها القدرة على الاحتفاظ بمزيد من الطلاب تفوقهم، كما تتضمن القدرات التي تحتاجها المنظمة وتميزها علي منافسيها[xxxviii].

ب-الأهداف: تهدف التنافسية الي تحفيز المؤسسات علي تحسين وتطوير التقنية والتنظيم، ومساعدتها علي تقديم منتجات أفضل وان تعمل بكفاءة اكبر حتي يمكنها البقاء في ظل المنافسة الشديدة، وايضا حثها علي امتلاك المهارات التنافسية ومنها توافر

االمعرفة العلمية والتكنولوجية، ومساعدتها علي الوصول الي الأسواق الدولية بمنتجات عالية الجودة وتكاليف تنافسية، بالاضافة الي تشجيعها علي حسن استخدام وإدارة الموارد والكفاءات وجودة البرامج، وكذلك دعم المؤسسات لمواءمة خدماتها مع متطلبات المجتمع واحتياجاته[xxxix].

ج-النماذج: بلغت مساهمة الدخل من الطلاب الدوليين لاقتصاد **الولايات المتحدة** ٣٠.٨ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٥ (خامس أكبر حقل للتصدير)؛ كانت قيمتها في **المملكة المتحدة** تبلغ ١٦.١ مليار دولار؛ ولذلك فإن اللاعبين الخمسة الرئيسيين في جذب الطلاب الاجانب لجامعاتهم طبقا لتحقيق مستويات تنافسية عالية في التعليم العالي في الغرب للولايات المتحدة، المملكة المتحدة، أستراليا، ولا تزال ألمانيا وفرنسا تحافظان على حصة سوقية تراكمية تزيد عن ٥٠٪ حيث تعمل على الاستمرار في السوق بقوة لتجنيد الطلاب الدوليين[xl].

٦-التخطيط الاستراتيجى للتعليم العالى:

أ-المفهوم: التخطيط الاستراتيجي هو العملية التى من خلالها يستطيع قادة المنظمة تحديد ما تنوي أن تكون عليه في المستقبل وكيف ستصل إليه[xli]، وينظر الي التخطيط الاستراتيجي باعتباره منهجية متقدمة تعتمد على التفكير الاستراتيجي للقوي البشرية بهذا التعليم تقود منظماته ومؤسساته في اتجاه التجديد، نظرا لأن الممارسات والتطبيقات التي تتضمنها كل خطوة من خطواته وعملياته ذات فائدة وجدوى نحو التحسين والتطوير، كما يقدم التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي مدخلا شاملا لخلق وتنظيم وتنفيذ خطط استراتيجية، ويقدم أيضا سبع خطوات عملية لبناء تخطيط قائم على الأولويات وقيادة وتوجيه العمليات والوصول بأهداف الخطة نحو تحقيق الثمار [(xlii)].

ب-أهداف التخطيط الاستراتيجي: هناك اتفاق واسع بين الخبراء أن التخطيط الاستراتيجي هو عنصر حاسم للإدارة الجيدة، حيث يهدف الى تحسين القدرة المنظمية من خلال مشاركة أصحاب المصلحة في التفكير في القضايا المؤسسية، وحل المشكلات المعقدة، كما يهدف الي الوصول الي أفكار أصحاب المصالح المتنوعين، وفهم وتحديد نقاط القوي والضعف للمؤسسة وتشجيع الوصول الي أفكار أوسع لمستقبل المؤسسة، وكذلك تحسين جودة القرارات التي تم اتخاذها خلال عملية التخطيط الاستراتيجي، وتعزيز الثقة المؤسسية[xliii]، كما يهدف الي تحقيق الاستقرار التنظيمي والنمو، وتوفير أساسا لرصد التقدم المحرز، وتقييم أثر النتائج، بالإضافة الي تطوير البرامج الجديدة، ومساعدة المنظمة من النظر إلى المستقبل بطريقة منظمة ومنهجية[xliv].

ج-نموذج للتخطيط الاستراتيجي: تم تطبيق مدخل التخطيط الاستراتيجي في كلية العلوم الصيدلية في جامعة كولومبيا البريطانية، حيث شهدت الكلية تغييرات عميقة منذ عام ٢٠١١، شملت هذه التغييرات الانتقال إلى مبني جديد وتغيير القيادة العليا، وزيادة ٢٥ ٪ في قائمة أعضاء هيئة التدريس؛ وزيادة ٥٠ ٪ في حجم الفصل الجامعي؛ ومراجعة المناهج بنطاق غير مسبوق، والكلية هي الخامسة علي مستوي البلاد للانتقال إليها وتقدم برنامج درجة البكالوريوس في الصيدلة (PharmD) وينطوي على ثورة في هيكل المناهج الدراسية والممارسات التربوية كما استلزم هذا التغيير إنشاء برنامجين إضافيين: برنامج لخريجي البكالوريوس الراغبين في ترقية تعليمهم وبرنامج عالي التخصص تقدمه الكلية في مرحلة ما بعد التخرج[xlv].

أى أنه ينبغى على المؤسسة أن تمتلك رؤية واضحة معتمدة ومعلنة تعكس رسالتها التعليمية على أن تترجم هذه الرسالة الى أهداف واضحة قابلة للقياس والتحقيق فيما يتعلق بدورها ونشاطها فى مجالى التعليم والتعلم.

ويمكن القول إن التخطيط الاستراتيجي يمثلا مدخلاً هاماً في تطوير التعليم العالي، حيث يساعد المؤسسات والقادة في عمليات التصميم والتخطيط والتنفيذ والتقويم، كما يقلل من احتمال وقوع الأخطاء وكيفية مواجهتها وتوفير البدائل اللازمة لإنجاح عمليات التطوير، لذلك اتجهت اليه العديد من الدول والمؤسسات التي ترغب في احداث التطوير بها.

ثالثا مقترحات التطوير:

في ضوء ما سبق يمكن الخروج بمجموعة من المقترحات لتطوير التعليم العالي بمصر:

١-أن يوضع في الاعتبار القدرات والمسؤوليات المتباينة للمؤسسات المعنية حتى يتمكن كل واحد من التركيز على الابتكارات المناسبة لطلابه.

٢-الاستفادة من متطلبات تقييم نتائج الطلاب بالكليات، كما يجب استخدام المعلومات التي يتم جمعها لتلبية احتياجات المساءلة.

٣-تشجيع الاعتماد علي برامج معينة للمساءلة، حيث تمثل مؤشرات ذات قيمة للأداء المؤسسي، ويجب مساعدة المؤسسات في المشاركة في المراجعات الخاصة بالاعتماد، والاعتراف بنتائج تلك الجهود في تقارير المساءلة الحكومية.

٤-تحديد القضايا ووضع معايير الأداء العامة، والتي تغطي مجموعة البرامج والعمليات التي تؤثر على تحسن الأداء المؤسسي بالتعليم العالي[xlvi].

٥-الاهتمام بنشر ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

٦ -التعرف على جوانب القوة وتطويرها وجوانب الضعف بالمؤسسة وتقديم علاج لها.

٧-تطوير استراتيجية للتحسين المستمر للجودة ويكون لها وضعا شرعيا ومتاحا علانية للجمهور.

٨-ضمان ان أعضاء هيئة التدريس مؤهلين ولديهم كفاءات لعملهم.

٩- وضع معايير جودة متفق عليها والإعلام عنها للجميع وتدريب المعنيينعليها.

١١-الاعتراف بدعم القيادة ومشاركة أصحاب المصلحة كدعم أساسي لضمان الجودة.

١٢-انشاء نظام لضمان الجودة داعما لتعزيز الجودة وعمليات التنظيم الذاتي في المستوى المؤسسي.

١٣-الاستماع لكل الأطراف المشاركة مثل الطلاب والأكاديميين وأصحاب العمل والمجتمع الأوسع.

١٤-اكتساب ثقة جمهور المستفيدين في الداخل والخارج حتي تصبح المؤسسة قادرة علي كسب ثقة الجمهور محليا و إقليميا وعالميا[xlvii].

١٥- تحديد السياسات التي تتبعها الحكومة بأكملها لدعم التدويل وتحديد مدخل مشترك لتطوير العلاقات مع مجموعة متنوعة من البلدان وفي قطاعات ذات أهمية استراتيجية للحكومة[xlviii].

١٦-بناء شراكات أكاديمية مع المؤسسات الاجنبية خاصة في الدول المتقدمة، والعمل على تدويل المناهج، وتعزيز الشراكات البحثية والمؤسسية، والاستفادة من خبرات بعض المنظمات الاجنبية المهتمة بالتدويل كاليونسكو والبنك الدولي[xlix].

١٧-تبنى مفهوم التنافسية والتسويق والميزة التنافسية، وان تضع استراتيجياتها وأنشطتها طبقا لأداء السوق، وان تركز على احتياجات المستفيدين والتي تضمن الوصول لمستوي عال من القدرة التنافسية[l].

١٨- توظيف التكنولوجيا واستخدام التقنيات الحديثة في التدريس والبحث العلمي[li].

مراجع البحث

(مرتبة وفقاً للترقيم داخل البحث)

[i]) احمد إسماعيل حجي: التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم، جامعات المستقبل واستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١١، ص٣.

ii)The World Bank: Supreme Council of Universities, Ministry of Higher Education, Projects Implementation Unit, Higher Education Enhancement Program International Symposium, June 24, 1999, Volume 2, Monographs, page 3.

iii) I, Bid, page 3.

[٤]) وزارة التعليم العالي: مشروع تطوير التعليم العالي، وحدة إدارة المشروعات، القاهرة، مارس ٢٠٠٧، ص٨.

٥) أحمد اسماعيل حجي: الجامعة والتنمية البشرية، أصول عربية وخبرات عربية وأجنبية مقارنة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٢٨.

٦) البنك الدولي: تقرير جديد مشترك للبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يدعو إلى استجابة نظام التعليم العالي في مصر لمتطلبات سوق العمل، ٢٠١٦.

٧) مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع التعليم في مصر حقائق وآراء، تقارير معلوماتية، تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء – السنة السابعة العدد (٦٨) مارس ٢٠١٣ ، ص١٠.

[٨]) معجم المعاني، متاح علي:

https://www.almaany.com/ar/dict/arar/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1/

[٩]) مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، طبعة ٢٠٠١، ص٣٩٦.

[x]) حسن شحاته وزينب النجار: معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٠٧.

11) Vocabulary.com Dictionary, Available at:

http://www. vocabulary.com/dictionary/enhancement

12) From Wikipedia, the free encyclopedia, Higher Education, Available at: https://en.wikipedia.org/wiki/Higher_education

13) M AHZARIN R. B ANAJI AND L ARISA H EIPHETZ: Attitudes, the National Science Foundation, 2009, p251, available at: https://sites.fas.harvard.edu/~mrbworks/articles/2010_attitudes.pd

١٤) احمد إسماعيل حجي: التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم، مرجع سابق، ص١٩-٣٠.

(xv) أحمد حسين الصغير: التعليم الجامعي فى الوطن العربي، تحديات الواقع ورؤى المستقبل، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٦٦-٦٧.

xvi) Approaches for Systematic Planning of Development Projects / Higher Education, Overview of Higher Education, JICA/IFIC (2002) , p5, 6, available at:

https://www.jica.go.jp/jica-ri/IFIC_and_JBICI-Studies/english/publications/reports/study/topical/approaches/pdf/higher_02.pdf)

[xvii]) احمد إسماعيل حجي: الجامعة والتنمية البشرية، أصول نظرية وخبرات عربية واجنبية مقارنة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٢.

[xviii]) المرجع السابق، ص١٦.

[xix]) احمد إسماعيل حجي: الجامعة والتنمية البشرية، أصول نظرية وخبرات عربية واجنبية مقارنة، مرجع سابق، ص١٣.

(27)The World Bank: Supreme Council of Universities، ، Projects Implementation Unit، Higher Education Enhancement Program International Symposium، Ministry of Higher Education June 24, 1999, Volume 2, Monographs, page 3.

٢٨) حامد عمار، يوسف سيد محمود: رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعي، آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٦٥-٦٧-٦٨.

٢٩) وزارة التعليم العالي: المخطط العام للتعليم العالي فى مصر ٢٠٠٧-٢٠٢٢، مرجع سابق، ص٤١.

٣٠) أحمد اسماعيل حجي: الجامعة والتنمية البشرية، أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية مقارنة، مرجع سابق، ص٣٩.

٣١) داخل حسن جريو: التعليم العالي في عصر العولمة، مرجع سابق، ص١٩.

٣٢) أحمد اسماعيل حجي: التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم، مرجع سابق، ص٢٠٨-٢٣.

xxvi Jones, Dennis P.; Ewell, Peter T : Accountability in Higher Education: Meaning and Methods, National Center for Higher Education Management Systems, Boulder, CO: Colorado, p63, available at: https://eric.ed.gov/?id=ED282511

xxvii) David E. Leveille: Accountability in Higher Education: A Public Agenda for Trust and Cultural Change, Center for Studies in Higher Education, Berkeley, 2006, p60.

xxviii) David E. Leveille: Accountability in Higher Education: A Public Agenda for Trust and Cultural Change, Op, Cit, p15-16.

[xxix]) السيد عبد العزيز البهواشي: معجم مصطلحات الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤٣.

٣٩) جمهورية مصرالعربية: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، مرجع سابق، ص٢١.

[xxxi]) المرجع السابق، ص٤٢.

[xxxii]) أحمد ابراهيم أحمد: تطبيق الجودة والاعتماد في المدارس، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٥٢.

٣) أحمد اسماعيل حجي: التعليم العالى والجامعى المقارن حول العالم، مرجع سابق، ص٥٩.

42) The Higher Education Academy: Internationalising Higher Education Framework, York, 2014, p3.

43) Hans de Wit, Fiona Hunter and others: Op.Cit, p54.

44) OECD: Higher Education Management and Policy: Journal of the Programme on Institutional Management in Higher Education, 2009, p13.

٤٦) عماد نجم عبد الحكيم: تدويل التعليم العالي في كندا، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية جامعة عين شمس، المؤتمر القومي الثالث والعشرون للجمعية، التعليم في دول أمريكا الشمالية، ٢٠١٦، ص ٣٧١.

47) Chan Hon Seng: The Infuence Factors of Competitiveness in Quality Among

Private Higher Education Institutions (PHEIs) In Malaysia: The Role of Green Initiatives as A Mediator, Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Business Administration, University Sains, Malaysia, 2012, p18.

48) Helena Štimac, and Mirna Leko Šimić :Competitiveness in Higher Education: A Need for Marketing Orientation and Service Quality, Faculty of Economics in Osijek, Department of Marketing, J.J. Strossmayer University of Osijek, Gajev trg 7, HR-31000 Osijek, Croatia, p9.

xl) Simon Marginson: Competition and Markets in Higher Education: a 'glonacal' analysis, Policy Futures in Education, Volume 2, Number 2, 2004, p176.

xli) John F. Dix and H. Lee "Buck" Mathews: The Process of Strategic Planning, Business Development Index, Ltd. and The Ohio State University Columbus, Ohio, 2012, p6.

٥٢) أحمد اسماعيل حجي: التعليم العالى والجامعى المقارن حول العالم، مرجع سابق، ص٤٠-٤١.

53) Patrick Sanaghan: COLLABORATIVE STRATEGIC PLANNING

IN HIGHER EDUCATION , National Association of College and University Business Officers, Washington, DC, 2009, p4, p3.

54) Phllip Smith: Strategic Planing: A Ten-Step Guide Datavarehus, Forside, Undersak, Utvalgte Saker, 2013, p3.

55) Simon P. Albon, and others: University of British Columbia Strategic Planning in an Educational Development Centre: Motivation، Management, and Messiness, 2016 CELT Vol IX,celt.uwindsor.ca www.stlhe.ca, p 210, available at: https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1104471.pdf

xlvi) David E. Leveille: Op.Cit, p58.

xlvii) Michaela Martin: Internal Quality Assurance :Enhancing higher education quality and graduate employability, New trends in higher education, UNESCO, 2018, p285-286-287.

xlviii) Department of Education and Skills: National Strategy for Higher Education to 2030, Op.Cit, p85.

[xlix]) عماد نجم عبد الحكيم: المرجع السابق، ص٣٧٥.

l) Katherine Benson: International Trends in Higher Education 2015, Developments inInternational Higher Education Student mobility and study abroad, Oxford University, united Kingdom, p2.

li) Sylvia S. Bagley, and Laura M. Portnoi: Setting the Stage: Global Competition in Higher Education, Op, Cit, p6.